بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

٢٦٧

جامعة أم القرى / مكة المكرمة
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات
٤٩٧١

حنفي

(7) حلى صغير على ظهر ملازمة

١٠١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جل محامد عن مصاقع فصحاء نوع الانسان ودل باقتضاح اعيا البلغاء في
على اجل رسول من الاعراق والصلوة والسلام على محمد المبعوث رسالة ربه باسمع
اسماع واوعى البشاء واله واصحابه الذين فضحوا بالجمع البديعة من العلم والايمان
وبعد فيقول العفو الى الله المنان حبيب الله الشيرازي المشهور بمير زاجان البلغه
الله اقصى ما يتمناه ان هذا الرجل حرب بها البراعة لا يخز نفوذها ودفوها عذار
والبراعة الى النفوذ بالعنان باعانة التوفيق على حسب ما يقتضيه الحال في كل مقام فضيع
على الحاشية الدقيقة الاسلة المحققة بالاعادة والاستفادة المشهورة بين الطلاب بحاشية
مولانا ازاد فتلخص فوائد ما بالاستناد
عن الزوائد واصفت البها باسم بنظري
الفاتر عن العقائد ولم آلف جهة الاباحة
في مطانه الحقيقة ولم اصنف بايراد ما يدل
على وجه صيانة الآثمة وحاز من الله ان ينفع بها ان لك مسلك السداد والطالبين طريق الرشاد
وانه ولي التوفيق وبيده ازمة التحقيق لان الحمد هو الفضائل والفواضل والشكر
يختص بالاجر فان قلت كما ان الحمد واقع باعتبار المتعلق وتقضي ذلك بان الحمد كذلك الشكر
واقع باعتبار المورد ولكن يقتضي بان الشكر والا نعام الوفر قلت لان كان كذلك لكن ورود
يستحق ان يحمد عليه سواء كان من الفضائل او من المزايا الغير المتعدية ان
موجده الذي لا يتعدى الى الغير كالعلم والتمول وغيرهما من الفضائل او من الفواضل او من
المزايا المتعدية اي يتعدى موجده المتعدي الى الغير كالتعليم والاكرام وغيرهما من المصادر
المتعدية ومن المعلوم ان الحمد على كل كمال وان كان بالذات واحدا واحدا فانه بالتعظيم
والعبودية من الشكر على الثاني واضح وان كان بالمورد الثالث كيف في الاول الذي هو في نفسه
مستحق للحمد عظان يحمد عليه بخلاف الثاني فان قلت بلفظ الحمد لانه لو قال زيد يحمد كما ينبغي كان
مرددا بين افراد الحمد ان يقصد فيه انه ثناء بالجميل على قصد التعظيم اما انه على قصد التعظيم فظاهر
واما انه ثناء فلان الثناء هو الوصف بالجميل والوصف بالجميل اعم من ان يكون بقصد او بغير

اسلمات المختصر بما في ذكره وجه دلالة لفظ الله على صفات الكمال ينقسم واما وجه استحقاق الله افراد الامر
ان يقال في توجيه الشرط ان اسم الله وان سلم كونه علما للذات المقدسة لكن لا شك ان دلالته على
الوجه المخصوص ليس معلوما للبشر بل البشر انما يفهمون من لفظ الله وما يرادفه في سائر اللغات
ذاتا متصفة بصفة مخصوصة له تلك الكلية لا فرقية ومن المعلوم ان اخص صفاته وما يستتبع
سائر صفاته هو وجوب الوجود فالمفهوم من لفظ الله هو الذات المتصفة بوجوب الوجود هو وجوب الوجود
جزء مفهوم لفظ الله وان لم يكن جزء لما وضع له اللفظ ضرورة ان هذا المفهوم ممتاز عن غيره بذاته
والحديث عن صفة الصفات فيرجع الى نفس الصفات وكذا كون الذات ثابتا مما يمتاز به عن الاوهام
المطلوبة منها على ما عرفت في موضعه فان رجع الى دلالة هذا المعنى بذكر وجوب الوجود وغاير
لفظ الله في كونه جزء لما وضع له اللفظ فيرد في بذكر استحقاق جميع المحامد للاشارة الى ان وجوب
الوجود قد يتبع استحقاق جميع المحامد للذات الذي هو الموصوف بالصفات وعرضه تصحيح
لحصر المستفاد من كلمة اللام اي حصر الحمد فيه في عما يرد عليه لا ما الاختصاص والتعريف وفيه
ان الظاهر ان استغراق ال اذا دخل على قلت الكل قد عرفت ان اسماء الله والصفات لا يرد على خصوص
الذات حتى ينتقل من اللفظ الى خصوصية الذات ومنها الى صفات الكمال بناء على انها معلولة
لها والعلم بالعلة المعينة مستلزم للعلم بمعلولاتها فجريان هذه الدلالة في جميع ما يطلق على الله سواء
كان مختصا به او يتناوله وغيره او في جميع ما يختص به اي في الواقع لا في نظر العقل اذ ما يفهم من
اللفظ ليس الا صفة ما يصلح بعض شائع في نظر العقل محل نظر اذ لا دلالة على صفة الخصوصة بل ليس
سوى ان الله تعالى اشتهر بكل الصفات في ضمن بعض الاسماء ومعلوم ان جميع الاسماء ليست كذلك قلت
ظاهر ان هذا الوجه جار في جميع ما هو مختص به في لغة فلفظ الرحمن اذا اطلق في العربية يفهم
منه الاتصاف بصفة الكمال على ان الدلالة على الصفات قد تكون من المفهوم على الطلبة المستفاد
كما في وجوب الوجود والصفات المخصوصة له تتلازم ويشكل في الانتقال من بعضها الى بعض
فضلا ان الانتقال الى صفات الكمال لا يلزم ان يكون من خصوص الذات اذ ليس المراد الانتقال الى
الصفات الجزئية الشخصية بل لا حاجة في توجيه الشرط الى دعوى اختصاص الاستحقاق بلفظ الله
بل العبرة في اختصاصه بالذكر لانه هو الذات وينبغي اجراء الصفات عليه ومجرد الخصوص في الاستعمال

لا يوجب الغنى فتنبه فيه نظر اذ امتناع خصوصية المعنى من اللفظ لا يتوقف على وصفه واذا امتنع خصوص الذات مع اوصافه لا محالة لم يكن علما لها دالا عليها بخصوصها افول قد عرف ان اسم الاعلم لا يدل على خصوصية ذاته على الوجه الشخصي بل لفظ الله كلفظ الرحمن في الدلالة على الذات الموصوفة بصفة وجوب الوجود او مبدئية العبادة او غير ذلك من الصفات التي منع الذارع وغيره اي في نظر العقل وان كانت مختصة به في الواقع وبعد ملاحظة الدليل كلفظ الرحمن بعينه وايضا قوله وان امتنع الاستعمال بها فيستلزم عدم تدافع لان امتناع استعمال لفظ خصوص معنى يقتضي امتناع خصوصية المعنى منه عند الاستعمال وكونه غير موضوع لها بخصوصها لا يضر وهذا مناف لما ادعاه من عدم الدلالة عليها بخصوصها الآن يقال لفظ الرحمن مثلا غير مستعمل في خصوص الذارع بل في خاوضع له المفهوم الكلي الآن مصداقه هو الذارع المخصوص هذا وما ذكره البعض لم يتردد دلالة اما ينوجه لو ثبت ان ذات مرغون من حيث هي مستلزمة بالاتصاف بصفة الظلم وذلك لم يثبت بل استفادته في ضمن لفظ مخصوص ولعل الشرع في ذلك ان ذات مرغون من حيث هي غير مستلزمة للظلم بحيث يستقل تصور ذاته من حيث هي الا بتصور الظلم بخلاف ذات بالنسبة الى صفة الكلية فتامل الحمد بفتحتين في الاصل جملة فعلية فيها وذكر لبيان الحمد من الحامد والحادث وان يوهم بيان السبب والمتعلقات هو الاكثر ولا يبعد ان يكون ان الحمد من الحامد الاكثر منصوب على انه مفعول مطلق لفعل مذكور او متروك لان العام اللفظي وخصوصا الفعل اقوى في العمل من المعنوي الذي هو التجرد او الابتداء ان الحمد مخصوص اكثر استعماله ان يكون منصوبا بفعل مضمر ووجه دلالة العدول على الدوام ان الاصل في جملة فعلية وهي كانت دالة على التجرد فاذا عدل عنه فلا بد من نكتة وكغير المقتضى هو الدوام فيصح ان يكون نكتة فيحمل عليه واما ان المقتضى على افادة التجرد لا افادة الدوام هو الذي يقتضيه كافة صورة الفوقية من المنطق الاول والاخفش ان اسما ضربن مثلا فحق بعيد لا يمنع الدلالة على سبيل الظهور الذي هو المقتضى في الحق وقوله يمكن ان يقال وضع اولى يقال يتوجه عليه ما ورد بقولي ولكن يمكن حمل كلامه على هذا او هو ان دلالة الاسمية على الدوام عقلية بان يقال المراد ان الحكم على العقلية الدالة على التجرد بحسب الوضع الاسمية على الثبوت اي بحسب العقد واذا

واذا ما يوجد داع الى الدوام كالعدول مثلا انما اريد بالعدول عامة الشرح والحاشية بهذا اللفظ هو العدول من الفعلية الى الاسمية يعني اداء الى الدوام مثل العدول من الفعلية الى الاسمية كما سلم عليك في ما يعتبر ما هو مقتضى كون الخبر ظرفية وانما اقتضار الفعلية بل اعتبار العدول من الفعلية الى الاسمية وحكم مقتضاه من الدلالة على الدوام بما هو مقتضى كون الخبر ظرفية وانما اقتضار للفعلية فتحكم فيه بالدلالة على التجدد مما لا كلام فيه وجه الدفع واما قال كالعدول لعدم جريانه اذ معلوم وجه بدفع بان يقال ان العدول من الفعلية الى الظرفية وفيه منع لانه قد تقرر انفا انهم قد يجعلون من اقتضار الفعلية مقتضيا لايراد الظرفية وسر ايراد الظرفية خلية تقدير انها ظرفية انما يعدل اليها من الفعلية فكيف يصح ان لا يوجد داع الى الدوام كالعدول مثلا فصح افادة التجرد اللهم الآن يركب بوسطة بعض الداعي واقتضاء المحل التقدير بالاسم كما سبق بابة المعنى في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانما يدل على التجدد والحدوث فيه نظرا لانه يلزم سيما اذا كان فاعل الفعل المذكور في الخبر ضمير المبتدا مثل زيد قام اذ يلزم دلالة الظلم على الثبوت لقيام زيد على التجدد والحدوث ايضا ضرورة ان نسبة الضمير المبتدا نسبة الى المبتدا وغاية توضيحه ان يختلف انه فرق بين نسبة القيام الى ضمير المبتدا الذي هو نسبة بعينه الى المبتدا ونسبة بجملة الى المبتدا فيجوز ان يكون ثبوت القيام لزيد دالا على سبيل التجدد وكان محققا بالزمان الماضي وثبوت القيام له في الزمان الماضي اي كونه قائما في الزمان الماضي ثابت له دائما فحق ثبوت القيام لزيد هو الزمان الماضي فقط وحق كون زيد في ذلك الزمان الماضي بين جميع الازمنة مثلا اذا كان زيد ضاحكا وقت الظهر زيد ضاحكا وان لم يكن الا في ذلك الوقت لكن كون زيد ضاحكا في العصر ليس مختصا بالعصر بل يكفي دائما فصدق قولنا دائما زيد ضاحك في العصر وافضل هذا خلط بين صدق القضية وتحققها وفرقوا بالفرق بينهما حيث ذكروا ان المطلقة دائمة الصدق وغير دائمة التحقق والا لكانت الدائمة المطلقة دائمة ويظهر الفرق بينهما بمثل قولنا دائما كلما كان الله عالما كان زيد ضاحكا فاذا اعتبرت صدق التالي وجعلته حيث الصدق تاليا للمقدمة المذكورة يصدق الشرطية الكلية لكن هذا ليس بحيث